الدليل الإلكتروني للقانون العربي
ArabLawInfo.

الايجاب والقبول في التعاقد الإلكتروني وتسوية منازعاته

أ.د. / أحمد شرف الدين

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني

كلية حقوق عين شمس - جمهورية مصر العربية

ArabLawInfo (www.arablawinfo.com)
Tel: 00962 (6) 55 20 783 - Fax: 00962 (6) 55 20 784 - P.O.Box: 8734 Amman 11121 Jordan
Um-Othayna/6th Circle- King Faisal Street - Building No. (38)

الايجاب والقبول في
التعاقد الالكتروني وتسوية منازعاته

المبحـــث الأول
الايجاب والقبول في التعاقد الالكتروني

«١» البيئة الالكترونية للإيجاب والقبول :

ليس القصد من هذا البحث إعادة بحث الشروط التي يتطلبها القانون في التعبير عن الإرادة العقدية لتكون صالحة لتكوين العقد، إذ أن الغاية من هذه الدراسة، وهي تتوجه إلى ذلك الوليد الجديد في الأسرة العقدية وهو العقد الإلكتروني، هي البحث في مدى تأثير خصوصيات الطابع الإلكتروني لتبادل التعبير عن إرادتين على شروط صحته كما حددتها القواعد العامة للعقود، هل تقتضي هذه الخصوصيات تحويرها أو الإضافة إليها؟ وينبغي أن نشير هنا إلى أن هدف القواعد القانونية، سواء التقليدية أو المستحدثة، يجب أن يكون كفالة التوازن في العلاقة العقدية وحماية الطرف الضعيف فيها من كافة أوجه الاستغلال أو سوء التصرف التي يكون الطرف القوي مسؤولاً عنها. وعلى هذا الأساس ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن استخدام شبكات الحواسب الآلية من قبل الشركات والتجار لتسويق منتجاتهم يجب أن يخضع لرقابة محكمة حماية للمستهلكين[1]، وعلى هذا الأساس أيضاً

(١) بدءاً من عملية إنشاء المواقع على شبكات الاتصال ومروراً بتشغيلها وانتهاءً بإغلاقها، ويستهدف التنظيم القانوني لتراخيص الإنشاء والتشغيل حماية مستخدمي الشبكة من أوجه الخداع العديدة التي يمارسها أو يسأل عنها أصحاب المواقع.

ArabLawInfo (www.arablawinfo.com)
Tel: 00962 (6) 55 20 783 - Fax: 00962 (6) 55 20 784 - P.O.Box: 8734 Amman 11121 Jordan
Um-Othayna/6th Circle- King Faisal Street - Building No. (38)

سوف يتوجه البحث في شروط صحة التعبير عن الإرادة العقدية، سواء كان إيجاباً أو قبولاً، إلى الكشف عن الاشتراطات القانونية التي تمليها طبيعة القنوات (شبكات الاتصال الالكترونية) في التعبير عن الإرادات من خلالها. وكما سبقت الإشارة، فإن دراسة الجوانب القانونية لاستخدام مستحدثات التكنولوجيا في المجال العقدي لايجوز أن يبدأ من فراغ، وإنما يستلزم أن يتوجه البحث بشأنها إلى ما جرى عليه العمل بين الفاعلين في السوق الإلكترونية[٢]، وإلى ما توفر في القانون المقارن من تنظيمات تشريعية أو إدارية. ويتضح لمن يراجع مصادر البحث هذه أنها تتجه إلى توفير حماية فعالة للمستهلك والتأكد من أنه أصدر إرادته (القبول) وهو على بينة من أمره. ولذلك فسوف نلاحظ أن معظم الاشتراطات، حتى تلك المتعلقة بالإيجاب، لوحظ فيها الحماية الواجب توفيرها لمستهلكي السوق الإلكترونية[٣].

«٣» طبيعة الإعلان على الإنترنت وشروطه:

رأينا أن شبكات الحواسب الآلية، وأشهرها الإنترنت، أصبحت سوقاً ينافس، بإمكانياته الضخمة وتكاليفه المنخفضة، الأسواق التقليدية. لذلك لا

(٢) وهو ما تقننه اتفاقات التبادل الإلكتروني للبيانات التي يبرمها رجال الأعمال لتنظيم معاملاتهم على شبكات الاتصال الإلكترونية.

(٣) ففضلاً عن اشتراط تبصير المستهلك بما هو مقدم عليه، فقد يشترط النظام القانوني الخاضع له التعامل عن بعد اشتراطات أخرى تتعلق بتنفيذ التعامل مثل حق المستهلك في سحب قبوله والتزام البائع أو المورد بتنفيذ التعامل خلال مدة محددة، ويتضمن تعليمات الاتحاد الأوروبي رقم ١٩٩٧/٧ هذه الأحكام. وفي هذا السياق قد يشترط النظام القانوني الخاضع له التعاقد عن بعد مع المستهلك خضوعه لقانون دولته ودخول منازعاته في اختصاص المحاكم التي يقع في دائرتها موطن المستهلك: مور ص ٢٦٧.

ArabLawInfo (www.arablawinfo.com)
Tel: 00962 (6) 55 20 783 - Fax: 00962 (6) 55 20 784 - P.O.Box: 8734 Amman 11121 Jordan
Um-Othayna/6th Circle- King Faisal Street - Building No. (38)

عجب أن ازدحمت الشبكات المفتوحة بمواقع للإعلان عن السلع والخدمات وغيرها من القيم المالية التي يدعو أصحابها عامة الناس إلى التعامل بشأنها معهم من خلال العديد من العقود. وإذا كان الغالب أن يكون العرض المطروح على شبكات الاتصال مجرد دعوة إلى التعاقد[٤]، بحيث لا يستقر التعاقد على الوجه النهائي إلا بعد جولات من المفاوضات يجري من خلالها قبول العرض الذي تحدد تحديداً كافياً، إلا أنه متى توفر للعرض المقومات التي تجعله جازماً وكافياً للتعبير عن الأسس الجوهرية للتعاقد فإنه يُشكل إيجاباً صالحاً لترتيب أثره[٥]، منذ الوقت الذي يحدده القانون الواجب التطبيق عليه[٦]. وقد فرض الطابع الإلكتروني لتبادل الإيجاب والقبول على شبكات الاتصال استجماعها لعدة شروط للتحقق من أن العقد لم ينعقد إلا بعد أن وضحت صورته النهائية خصوصاً لدى من جرى توجيه الإيجاب

(٤) Invitation to Treat مور، المرجع السابق، ص١٧٠ قارن زورب، حماية المستهلك.. مرجع سابق ص٢٧ حيث يرى، من وجهة نظر القوانين الاسكندنافية، ان طرح أو عرض سلع للتعامل عليها على موقع المورد يعتبر إيجاباً صالحاً لترتيب أثره، ومن المقرر في اتفاقية الأمم المتحدة للبيع الدولي للبضائع (اتفاقية فينا - م٢/١٤)، أن العرض الذي يوجه إلى شخص أو أشخاص غير معينين لايعتبر إلا دعوة إلى الإيجاب ما لم يكن الشخص الذي صدر عنه العرض قد أبان بوضوح عن اتجاه قصده إلى خلاف ذلك، ومثال هذه الحالة الأخيرة أن ينشر الراغب في التعامل في سلعة ينتجها أو يوزعها إعلاناً يبين فيه خصائصها وكيفية استعمالها وثمنها ويعلن عن استعداده لإرسالها إلى كل من يطلب شرائها بالشروط المعلنة: محسن شفيق، اتفاقية الأمم المتحدة بشأن بيع الدول للبضائع، ١٩٨٨، بند ١٣٧، ص٩٣.

(٥) فالقاعدة أن الإيجاب يجب أن يكون جازماً وكافياً وواضحاً لا يشوبه غموض بحيث يكفي قبوله لانعقاد العقد .

J. Ghestin, la notisn de contrat, Dalloz 1990, chron, P. 147.

وقضت محكمة النقض المصرية أن الإيجاب هو العرض الذي يعبر عنه الشخص الصادر منه على وجه جازم عن إرادته في إبرام عقد معين بحيث إذا اقترن به قبول مطابق له انعقد العقد. (نقض مدني ١٩٦٩/١٩ س٢٠ ص١٠١٧).

(٦) وهو ما تختلف فيه القوانين على التفصيل الذي سوف يرد في المبحث الثاني من هذا الفصل.

ArabLawInfo (www.arablawinfo.com)
Tel: 00962 (6) 55 20 783 - Fax: 00962 (6) 55 20 784 - P.O.Box: 8734 Amman 11121 Jordan
Um-Othayna/6th Circle- King Faisal Street - Building No. (38)

إليه. من هنا لاحظنا في معظم الوثائق القانونية التي أطلعنا عليها أنها تضع التزاماً بالإفصاح على عاتق الموجب بحيث تكون بيانات العرض المطروح على صفحات المواقع الشبكية[٧]، كافية بذاتها للكشف عن طبيعته من ناحية وصحيحة وواضحة بحيث يستطيع المستهلكون قراءتها والتعامل معها على حسب طبيعتها من ناحية أخرى[٨].

«٣» التزام الموجب (المعلن) بتبصير المستهلك:

تستوجب التنظيمات القانونية بشأن التعاقد عن بعد مع المستهلكين تبصيره لكي يصدر قبوله وهو على بينة من أمره. وقد سبق أن رأينا أن القانون يفرض، لأغراض التحقق من توافر أهلية التعاقد لدى المتعاملين، التزاماً عليهما بتقديم البيانات اللازمة للتعرف بشخصيتهما. وفضلاً عن ذلك فإن القانون قد يفرض، لأغراض صدور إرادة صحيحة، التزاماً على صاحب العرض بيان شروط وكيفية تنفيذ التعاقد بشأنه. وإيضاحاً للالتزام بتبصير المستهلك. نعرض فيما يلي لعدد من النماذج للتنظيم القانوني لهذه الالتزامات بعضها تنظيم إقليمي فيما بين عدة دول وبعضها الآخر يسري داخل إقليم دولة معينة. والواقع أن الاتحاد الأوروبي، في إطار اهتمامه منذ وقت مبكر بتوفير حماية للمستهلكين في التعاقد عن بعد، وضع تنظيماً محكماً للبيع عن بعد والزم الدول المنخرطة في سلكه بإنفاذ هذا التنظيم خلال مدة معينة[٩].

---

(7) Web Page.

(٨) يجب أن تكون بيانات العرض صحيحة تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في تنظيم الإعلانات الخادعة: (م١٢١/١) من تقنين الاستهلاك الفرنسي.

(٩) يجب أن تدخل أحكام هذا التنظيم، وفقاً لتعليمات الاتحاد الأوروبي رقم ١٩٩٧/٧، حيز النفاذ في أقاليم أعضائه في ٢٠٠٠/٦/٤.

ArabLawInfo (www.arablawinfo.com)
Tel: 00962 (6) 55 20 783 - Fax: 00962 (6) 55 20 784 - P.O.Box: 8734 Amman 11121 Jordan
Um-Othayna/6th Circle- King Faisal Street - Building No. (38)

«٤» أولاً - تعليمات الاتحاد الأوروبي بشأن البيع عن بعد:

تستهدف هذه التعليمات التنسيق بين قوانين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالعقود المبرمة عن بعد فيما بين المستهلكين والموردين. وإذا كانت التعليمات تضع الحد الأدنى من التنظيم القانوني في الحقل المذكور، إلا أنها تسمح للدول الأعضاء بإصدار نصوص أخرى تكفل حماية أكثر للمستهلكين(١٠). وإعمالاً للمبدأ الذي يسود الاتحاد الأوروبي بشأن حرية انتقال السلع والخدمات فيما بين الدول أعضائه يكون للمستهلكين في أي عضو التعامل على السلع والخدمات ذات المنشأة في دولة عضو آخر بنفس الشروط التي يتعامل بها مواطنو هذه الدولة. وتنطبق التعليمات على عقود السلع والخدمات(١١)، المبرمة فيما يتعلق بين مورد ومستهلك في إطار نموذج للبيع عن بعد يقدمه ويديره المورد باستخدام وسائل الاتصال عن بعد(١٢). ويقصد بوسائل الاتصال عن بعد أي وسيلة يمكن أن تستخدم في إبرام العقد دون حاجة للحضور المادي لطرفيه(١٣)، وهو ما ينطبق على عقود السلع والخدمات على الإنترنت(١٤).

---

(١٠) شريطة أن تكون متوافقة مع الاتفاقيات الأخرى للاتحاد الأوروبي: رو، المرجع السابق، ص١٦٦.

(١١) لاتنطبق التعليمات على طوائف محددة من العقود نذكر منها عقود الخدمات المالية (الخدمات البنكية – التأمين)، وعقود الإنشاءات وبيع العقارات.

(١٢) ولهذا تستوجب التعليمات (م٢/١) تضمين نموذج العرض بياناً حول وقت انعقاد العقد.

(١٣) يتضمن ملحق التعليمات أمثلة لوسائل الاتصال عن بعد مثل البريد الإلكتروني والفيديوتكس (عبارة عن كمبيوتر شخصي وشاشة تلفزيون مع لوحة مفاتيح أو شاشة تعمل باللمس).

(١٤) وينطبق المعيار أيضاً على عدة وسائل اتصال مجمعة كأن يتضمن موقع المعلن على شبكة الاتصالات رقم تليفون صاحبه مما يتعين على المستهلك الراغب في التعاقد الاتصال به، كذلك الأمر بالنسبة للإعلانات التي تدعو الناس إلى تقديم طلباتهم عبر البريد الإلكتروني.

ArabLawInfo (www.arablawinfo.com)
Tel: 00962 (6) 55 20 783 - Fax: 00962 (6) 55 20 784 - P.O.Box: 8734 Amman 11121 Jordan
Um-Othayna/6th Circle- King Faisal Street - Building No. (38)

ولما كانت التعليمات تستهدف حماية المستهلكين في العقود عن بعد فقد ألزمت الموردين بتزويدهم بمعلومات في التعاقد معهم، وتدور هذه المعلومات[١٥]، حول شخصية المورد وعنوانه والخصائص الأساسية للسلع والخدمات المعروضة وأثمانها وتدابير الدفع والتسليم ومدى حق المستهلك في الرجوع في التعاقد، وتكاليف الاتصال والتسليم. وإمعاناً في حماية المستهلك وزيادة في تبصيره لما هو مقدم عليه تستلزم التعليمات[١٦]، إعادة إخطاره بالمعلومات السابق إبلاغها، خلال مدة لاتتجاوز ميعاد التسليم، مع إضافة معلومات أخرى تتصل بكيفية أعمال حقه في الرجوع في التعاقد وتحديداً لخدمات ما بعد البيع والضمانات.

(٥) ثانياً - بيانات الإيجاب في القانونين الإنجليزي والفرنسي:

كان القانون الإنجليزي يتضمن، قبل نفاذ تعليمات الاتحاد الأوروبي المذكورة فيما سبق، تنظيماً قانونياً للإعلانات المتعلقة بالبيوع عن بعد[١٧]، يستوجب في الإعلان أن يكون قانونياً ورقيقاً وشريفاً وصادقاً. وتفصيلاً لتلك القواعد العامة يوجب التنظيم القانوني للإعلان أن يتضمن الاسم الكامل للمعلن وعنوانه والخصائص الأساسية للسلعة أو الخدمة ومقدار تكاليف النقل ورسم القيمة المضافة وإظهار أي قيود أو شروط للعرض

---

(١٥) م ٤.

(١٦) م٢ .

(١٧) تضمنه كل من تقنين الإعلانات وتقنين تنمية البيوع Sales Promotion، طبقاً للطبعة السادسة لعام ١٩٩٥، ورغم أن التقنين الأول ليس له قوة القانون بالمعنى الدقيق إلا أن مخالفة الإعلان لقواعده يسمح باستصدار أمر من السلطات المختصة بمنعه، وهو ما يمكن انطباقه على الإعلان على الإنترنت: رو، ص١٦٥.

ArabLawInfo (www.arablawinfo.com)
Tel: 00962 (6) 55 20 783 - Fax: 00962 (6) 55 20 784 - P.O.Box: 8734 Amman 11121 Jordan
Um-Othayna/6th Circle- King Faisal Street - Building No. (38)

يمكن أن تؤثر في صحته والميعاد المتوقع للتسليم وبيان إمكانية رد السلعة. كما يجب تزويد المستهلك ببيان مكتوب عن تدابير المدفوعات والائتمان والتقسيط وعن الحق في سحب القبول أو إلغائه وعنوان الاتصال وغيرها من البيانات. وإذا تضمن الإعلان شرطاً يستلزم اتصال المستهلك شخصياً بالمعلن فيجب أن يظهر هذا الشرط بوضوح في الإعلان(١٨)، ويسير تقنين الاستهلاك الفرنسي على نفس النهج فهو يوجب على المورد (المعلن) إعلام المستهلك بالخصائص الأساسية للسلعة أو الخدمة محل التعامل وبالثمن والشروط العامة للبيع والتاريخ المحدد لتسليم السلعة أو تقديم الخدمة. كما يجب على المعلن أن يخطر المستهلك بمدة سريان العرض بطريقة واضحة، ولذلك فإن العرض الذي يتضمن أن الإيجاب يسري لحين نفاذ المخزون، هذا العرض لايستجيب للاشتراطات القانونية مادام العرض على شبكة اتصال إلكترونية، لا يقوم على دعائم مادية دائمة وبالتالي لايمكن تحديد تاريخ بداية ونهاية مدة العرض على نحو دقيق(١٩).

«٦» شروط القبول:

القاعدة أن الموجه إليه الإيجاب (العرض)، لايلتزم بقبوله وأن العقد لاينعقد إلا إذا عبر الموجب له عن قبوله للشروط الواردة في عرض الإيجاب دون تعديل. إنما يجب، لكي يرتب القبول أثره، فضلاً عن تطابقه مع الإيجاب وإبلاغه للموجب، أن يكون حراً وصادراً من المنسوب إليه وهو

(١٨) أو في اتصال بريدي لاحق للإعلان، وفي هذه الحالة يجب على المعلن أن يزود المستهلك بمظروف بريدي مدفوع الأجر لاستخدامه في الاتصال.

(19) Iteau, Internet et le droit: aspects juridrique du commere électronique, Ed. Eyrolles, 1998. P.4.

ArabLawInfo (www.arablawinfo.com)
Tel: 00962 (6) 55 20 783 - Fax: 00962 (6) 55 20 784 - P.O.Box: 8734 Amman 11121 Jordan
Um-Othayna/6th Circle- King Faisal Street - Building No. (38)

على بينة من أمره بما يؤكد نيته في الارتباط بالعقد[٢٠]، والسؤال الآن هل تتحقق هذه الاشتراطات في القبول الذي يجري عبر أجهزة الحواسب الآلية عن طريق الضغط على المفتاح الذي يسجل الموافقة[٢١]؟، ما قيمة استخدام هذه التقنية على صعيد القانون؟ وهل يجوز للقابل بعد استخدام هذه الطريقة أن يسحب قبوله إذا كان هناك ثمة قبول؟

المقرر في القاعدة العامة أنه ما لم يستلزم القانون طريقة أو إجراء معيناً فإن التعبير عن الإرادة يمكن أن يجري بأي طريقة، ولذلك يستوي أن يكون التعبير عن الإرادة صريحاً أو ضمنياً، فإذا اتخذ الموجب إليه سلوكاً لاتدع ظروف الحال شكاً في دلالته على القبول[٢٢]، فإنه يعامل على هذا الأساس، وبالتطبيق لذلك فإنه لايوجد ما يمنع من اعتبار الضغط على

(٢٠) ستارك وأينيس، القانون المدني (الالتزامات) باريس ١٩٩٠، ص٢١٦، ويجب فضلاً عن ذلك في حالة التعاقد بين حاضرين أن يصدر القبول فور علم الموجه إليه الإيجاب به (١/٩٤ مدني مصر)، وفي التعاقد بين غائبين يجب أن يصل إعلان القبول للموجب خلال المدة التي يحددها هذا الأخير، فإن لم يحدد مدة ففي مدة معقولة تتحدد في ضوء ظروف الصفقة وقصد الموجب وسرعة وسائل الاتصال التي يستخدمها الموجب (١/٩٣٢ مدني مصري، ٢/١٨ اتفاقية فينا للبيع الدولي للبضائع).

وقضت محكمة النقض المصرية (نقض مدني ١٩٦٢/٧/٢، س١٥، ص٨٩٥) بأن لقاضي الموضوع في حالة صدور الإيجاب لغائب دون تحديد صريح لميعاد القبول أن تستخلص من ظروف الحال وطبيعة المعاملة، وقصد الموجب الميعاد الذي التزم بإبقاء إيجابه فيه. وقد حددت اتفاقية فينا ميعاد بدء المدة التي حددها الموجب لوصول القبول إليه عن أساس طبيعة وسيلة الاتصال التي يستعملها في إرسال إيجابه، ونذكر من هذا التحديد ذلك الذي يطبق على وسائل الاتصال الفوري، فإذا أرسل الإيجاب بالتليفون أو التلكس أو غير ذلك من وسائل الاتصال الفوري، فإن الميعاد يسري من لحظة وصول الإيجاب إلى الموجه إليه (م١/٢٠ اتفاقية فينا)، وقد قصد من معالجة هذه الحالة أن تشمل استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية في إرسال التعبير عن الإرادة: محسن شفيق ص١١٠ هـ ١٥٤.

(٢١) أو الضغط على فأرة (Mouse)، الكمبيوتر بتحريك السهم على شاشته نحو خانة الموافقة (Ok) .

(٢٢) بل أن سكوت الموجب له عن الرد يؤول على أنه قبول في الحالات المنصوص فيها في القانون المدني خصوصاً إذا اتصل العرض المائل أمام الموجه إليه بتعامل سابق.

ArabLawInfo (www.arablawinfo.com)
Tel: 00962 (6) 55 20 783 - Fax: 00962 (6) 55 20 784 - P.O.Box: 8734 Amman 11121 Jordan
Um-Othayna/6th Circle- King Faisal Street - Building No. (38)

مفتاح الموافقة على جهاز الحاسب الآلي الذي تلقى عرض الإيجاب كتعبير عن إرادة الموجب له عن قبول العرض مادام القابل قد أكد أنه قرأ محتويات العرض وقبله كما ورد إليه. لكن هذا لا يمنع من اتخاذ احتياطات أخرى لتأكيد الاختيار الناتج عن التصرف المذكور مثل أن تتضمن رسالة العرض نظاماً يتيح ظهور بيان يدعو الموجب له إلى التدقيق في اختياره والتأكيد عليه مرة أخرى(٢٣). وثمة طريقة أخرى تلجأ إليها الشركات العارضة، تتمثل في الطلب إلى المستهلك بتأكيد اختياره بطريقة البريد العادي أو الإلكتروني(٢٤). ومؤدى استخدام مثل هذه التقنيات أن الموجب إليه لايرتبط بقبوله الأول إلا إذا أعاد التأكيد عليه. وإمعاناً في حماية المستهلك في عروض البيع والتوريد الإلكترونية. تعطي التنظيمات القانونية المتعلقة بها للمستهلك الحق في الرجوع في قبوله على نحو ما سنراه فيما بعد. كما أن ثمة اتجاهاً آخر في التنظيم القانوني قد يستلزم التأكد من أن الموجب له، حين أصدر قبوله، قد استلم رسالة العرض وفق ما جرى الاتفاق عليه، وأخيراً فإن القانون قد يعفي الموجب له، خصوصاً في عقود الاستهلاك، من الشروط التي قبلها إذا كانت جائرة باعتبارها مخالفة للنظام العام الاقتصادي الاجتماعي. فهذه قواعد، وقد استلزمها الطابع الإلكتروني لتبادل التعبير عن الإرادات العقدية، تدخل في نطاق الدراسة الماثلة فلنعرض لها فيما يلي:

---

(٢٣) وثمة برامج لصفحات المواقع على الإنترنت تلفت نظر المستخدم بأن تسأله عما إذا كان قد قرأ شروط العرض أو بنوده وأنه قد قبلها بحيث إذا لم يؤكد طلبه فإن من حقه أن يسحبه: رو، ص١٧١ .

(٢٤) بابتيست، ص١٠٣ .

ArabLawInfo (www.arablawinfo.com)
Tel: 00962 (6) 55 20 783 - Fax: 00962 (6) 55 20 784 - P.O.Box: 8734 Amman 11121 Jordan
Um-Othayna/6th Circle- King Faisal Street - Building No. (38)

«٧» إقرار المرسل إليه باستلام رسالة العرض:

أورد القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية[٢٥]، تنظيماً قانونياً لمسألة إقرار المرسل إليه[٢٦]، باستلامه رسالة البيانات عندما يطلب منه منشىء الرسالة الأصلية (حاملة عرض الإيجاب مثلاً)، أن يوجه إليه هذا الإقرار[٢٧]. والأصل أن يكون الغرض من هذا الطلب هو حصول صاحب العرض على دليل استلام المرسل إليه للرسالة حاملة العرض أو القبول. وأيضاً على إقرار المرسل إليه بتأكده من سلامة مضمون الرسالة[٢٨]. لكن القانون النموذجي لايعالج الآثار القانونية المترتبة على إقرار المرسل إليه باستلام رسالة العرض من حيث كونها قبولاً[٢٩]، فهذه مسألة تركها القانون النموذجي لقانون العقود الواجب تطبيقه[٣٠]، ويفترض القانون النموذجي[٣١]، حين يذكر المرسل إليه في إقراره بالاستلام أن الرسالة استوفت الشروط الفنية سواء المتفق عليها أو المحددة في المعايير المعمول بها، يفترض أن تلك الشروط قد استوفت. ورغم أن هذا الحكم ينصرف أساساً، على ما يفصح عنه الدليل المرافق للقانون النموذجي[٣٢]، إلى تركيب

---

(٢٥) م ١٤ .

(٢٦) سواء كان هو الموجب (منشىء الرسالة)، أو الموجب له (المرسل إليه).

(٢٧) تعرف النظم البريدية مقابلاً لهذا الإقرار عندما يكون الخطاب البريدي مصحوباً بعلم الوصول.

(٢٨) وإذا لم يحدد منشىء الرسالة شكل الإقرار بالاستلام فإنه يجوز إبلاغه له بأي وسيلة (م١٤٢ / ٢ - أ)، كما يستفاد هذا الإقرار أيضاً من أي سلوك دال عليه من قبل المرسل إليه (م١٤ / ٢-أ)، مثال ذلك دفع مقدم الثمن كدليل على استلام رسالة العرض.

(٢٩) م ١٤ / ٧.

(٣٠) دليل القانون النموذجي، بند ٩٣، ص٤٨.

(٣١) م١٤/ ٦ .

(٣٢) بند ٩٨، ص٥٠ .

ArabLawInfo (www.arablawinfo.com)
Tel: 00962 (6) 55 20 783 - Fax: 00962 (6) 55 20 784 - P.O.Box: 8734 Amman 11121 Jordan
Um-Othayna/6th Circle- King Faisal Street - Building No. (38)

جمل البيانات في سياق اتصالات التبادل الإلكتروني للبيانات، إلا أن الشروط التقنية المبينة في المعايير الواجب تطبيقها قد تشمل استخدام إجراءات التحقيق من سلامة مضمون رسائل البيانات، وبالتالي فإن إقرار المرسل إليه باستيفاء الرسالة التي تلقاها لمقتضيات هذه المعايير يفيد قبوله لسلامة مضمون الرسالة، فلا يجوز له بعد ذلك التراجع في قبوله هذا.

ويتناول التنظيم الذي أورده القانون النموذجي للإقرار باستلام الرسالة قواعد تفيد في تحديد القوة الملزمة لرسالة العرض الحاملة للإيجاب. ويعرض القانون لحالتين يستفاد منهما مدى التزام الموجب بإيجابه. ففي حالة أولى إذا كان المرسل قد ذكر أن رسالة البيانات مشروطة بتلقي إقرار من المرسل إليه باستلامها، أي أنها لاتكون سارية المفعول إلا إذا تحقق هذا الشرط، فإنه يجوز للمرسل أن يعامل الرسالة وكأنها لم ترسل أصلاً إلى حين ورود الإقرار[٣٣]، ويذكر الدليل المرافق للقانون النموذجي، تعليقاً على هذا الحكم، أنه ينطبق سواء ذكر المرسل (منشىء الرسالة)، أن الإقرار ينبغي أن يرد إليه خلال ميعاد معين أو لم يذكر. ومن الواضح أن هذا التحليل الذي يتيح للمرسل أن يتراجع في أي وقت عن رسالة العرض طالما لم يتلق من المرسل إليه إقراراً باستلامها، هو تحليل محل نظر خصوصاً إذا استجمعت رسالة العرض مقومات الإيجاب، وهو بالفرض صدر في شأن تعاقد بين غائبين، ففي هذه الحالة توجب القواعد العامة التزام الموجب بإيجابه خلال المدة المعقولة الكافية لوصوله إلى الموجب له وقيام هذا بالنظر فيه ومن ثم الرد عليه. وعلى أي حال فإن الغاية من القانون النموذجي خصوصاً أحكام الفصل الثالث منه وهو يتضمن الفرض الذي

---

(٣٣) م ١٤ / ٣ .

ArabLawInfo (www.arablawinfo.com)
Tel: 00962 (6) 55 20 783 - Fax: 00962 (6) 55 20 784 - P.O.Box: 8734 Amman 11121 Jordan
Um-Othayna/6th Circle- King Faisal Street - Building No. (38)

نحن بصدده، على ما يفصح عنه الدليل المرافق له[٣٤]، تبرر عدم التزام أطراف التبادل الإلكتروني للبيانات بأحكامه التي قد تتعارض مع القانون الواجب التطبيق على هذا التبادل.

أما الحالة التي عرض لها القانون النموذجي بشأن إلتزام الموجب برسالة العرض فهي الحالة التي يكون فيه مطلوباً من المرسل إليه أن يوجه إلى المرسل إقراراً باستلام الرسالة دون جعل تلقي هذا الإقرار شرطاً لنفاذ مفعول رسالة العرض، وفي هذه الحالة إذا لم يتلق المرسل الإقرار بالاستلام خلال الوقت المحدد أو المتفق عليه أو في غضون وقت معقول فإنه يجوز للمرسل (المنشىء) بعد توجيه إشعار إلى المرسل إليه، أن يعامل رسالة البيانات كأنها لم ترسل أصلاً[٣٥].

وكما يقول الدليل المرفق للقانون النموذجي [٣٦]، فإن «مثل هذا الحكم لازم لتحديد النقطة الزمنية التي يكون فيها منشىء رسالة البيانات، الذي طلب إقراراً بالاستلام، في حل من أي آثار قانونية تترتب على إرسال رسالة البيانات تلك إذا لم يتم استلام الإقرار المطلوب». وكما هو واضح فإن هذا الحكم، في نفس الوقت الذي يحفظ فيه مصلحة الموجب له الذي تلقى رسالة العرض لتكون سارية المفعول طوال المدة المتفق عليها أو المدة المعقولة، يحقق أيضاً مصلحة الموجب الذي يكون له بعد انقضاء هذه المدة أن يحول العرض إلى طرف آخر. ونلاحظ أخيراً أنه لا يوجد في القانون النموذجي

---

(٣٤) بند ١٩، ص٢١ .

(٣٥) م١٤ / ٤ – ب، كما يجيز النص (م١٤ / ٤ – جـ) للمرسل اختياراً آخر وهو أن يوجه للمرسل إليه إشعاراً ينبهه فيه إلى أنه لم يتلق أي إقرار بالاستلام ويحدد له فيه وقتاً معقولاً يتعين خلاله تلقي ذلك الإقرار.

(٣٦) بند ٩٦، ص٤٩ .

ArabLawInfo (www.arablawinfo.com)
Tel: 00962 (6) 55 20 783 - Fax: 00962 (6) 55 20 784 - P.O.Box: 8734 Amman 11121 Jordan
Um-Othayna/6th Circle- King Faisal Street - Building No. (38)

مايلزم المرسل إليه بالرد على رسالة العرض، سواء بالإقرار باستلامها أو بالتعبير عن قبوله للعرض، ففي الحالتين لاينعقد العقد[٣٧].

وربما جاز لنا في هذا السياق أن نشير إلى أن الطابع الإلكتروني للاتصال عبر شبكات الحواسب الآلية خصوصاً المفتوحة، والتي يطرح عليها الكثير من العروض لعامة الناس، لا يمكن أن تسمح باعتبار سكوت من تصل إليه رسالة العرض المبثوثة عبر هذه الشبكات قبولاً. صحيح أن القانون (م٢/٩٨ مدني مصري) قد جعل السكوت عن الرد قبولاً استثناء خصوصاً إذا كان هناك تعامل سابق بين المتعاقدين، إلا أن هذا الاستثناء يتطلب، كما تدل عليه عبارة نص القانون، يقتصر عمله على طرفين جرى تعاقد سابق بينهما واتصل العرض الجديد بهذا التعامل وهو ما يفيد أن هذا العرض، مثل العروض السابقة، كان موجهاً إلى شخص أو أشخاص معينين، وهو ما لايمكن أن يحدث، على عكس الحالات في شبكات الاتصال المغلقة، في الشبكات المفتوحة.

«٨» حق القابل في سحب قبوله:

تعطي بعض التنظيمات القانونية المتعلقة بالمعاملات مع المستهلكين للموجه إليه عرض الإيجاب، بعد قبوله، الرجوع فيه، وهو ما يعني تخويل القابل حق نقض العقد بعد انعقاده، ومن ثم فإن هذا الحكم، المخالف لقاعدة العقد شريعة المتعاقدين، يجب النص عليه إما في اتفاق العاقدين أو

(٣٧) لكن إذا كان الاتفاق بين طرفي الرسالة على أن يرسلها إحداهما للآخر خلال مدة معينة، فإن مجرد عدم قيام المرسل إليه بإخطار المرسل بالاستلام لايقوم دليلاً على عدم تلقيها: الدليل بند ٩٦، ص٤٩ .

ArabLawInfo (www.arablawinfo.com)
Tel: 00962 (6) 55 20 783 - Fax: 00962 (6) 55 20 784 - P.O.Box: 8734 Amman 11121 Jordan
Um-Othayna/6th Circle- King Faisal Street - Building No. (38)

في نص قانوني. فإذا وجد ما يبرر تراجع القابل عن قبوله فلابد أن يتحمل نتائج اختياره هذا. ونجد حق الرجوع هذا[٣٨]، مقرراً في تعليمات الاتحاد الأوروبي وأيضاً في كل من القانون الإنجليزي والقانون الفرنسي بشأن العقود عن بعد المبرمة مع المستهلكين.

فوفقاً للتعليمات المذكورة[٣٩]، يكون للمستهلك، خلال سبعة أيام عمل[٤٠] أن يرجع في التعاقد سواء تعلق بسلع أو بخدمات[٤١]، بدون إبداء أسباب. وتصبح مدة الرجوع المتاحة للمستهلك ثلاثة شهور إذا لم يكن المورد قد زوده بالمعلومات المطلوبة[٤٢]. ولكن المستهلك يتحمل في جميع الأحوال تكاليف إعادة السلعة. ولاتنطبق قاعدة حق المستهلك في الرجوع بالنسبة لبعض العقود مثل عقود تزويد الخدمات إذا بدأ في تنفيذها، وتوريد السلع والخدمات إذا كان الثمن أو المقابل يجري تحديده وفقاً للمؤشرات المتغيرة للسوق، وعقود توريد السلع المصنعة بمواصفات حددها المستهلك وتلك التي تكون سريعة التلف، وأيضاً عقود توريد التسجيلات السمعية البصرية وبرامج الكمبيوتر إذا جرى فض ختمها، ومن باب أولى إذا جرى استعمالها. ويرجع السبب في امتناع ممارسة الحق في الرجوع في تلك العقود الأخيرة المحافظة على حقوق الملكية الفكرية الثابتة على التسجيلات والبرامج باعتبار أنها من الأعمال أو المصنفات الممكن نسخها بعد فتحها.

---

(38) Right of withdrawal .

(٣٩) م٦ التعليمات رقم ٧ / ١٩٩٧ بشأن البيع عن بعد.

(٤٠) تحسب من تاريخ تسلم السلعة أو بالنسبة للخدمات من تاريخ انعقاد العقد" بابتيست، ص١٠٤.

(٤١) م ١١ .

(٤٢) وهي المعلومات التي تشكل محل التزام المورد بالإفصاح السابق بيانها. ولكن إذا قام المورد بتزويد المستهلك بالمعلومات المطلوبة خلال ثلاثة شهور، فإن مدة الرجوع تعاد لأصلها، أي سبعة أيام، تحسب من لحظة تلقي المعلومات.

ArabLawInfo (www.arablawinfo.com)
Tel: 00962 (6) 55 20 783 - Fax: 00962 (6) 55 20 784 - P.O.Box: 8734 Amman 11121 Jordan
Um-Othayna/6th Circle- King Faisal Street - Building No. (38)

ومن المفروض أن تلتزم دول الاتحاد الأوروبي بإدماج أحكام التعليمات المذكورة في قوانينها بحلول شهر يونيه ٢٠٠٠، هذا على الرغم من أن قوانينها[٤٣]، كانت تتضمن قبل هذا الموعد أحكاماً مشابهة في شأن حق المستهلك في الرجوع[٤٤]، بالإضافة إلى أحكام أخرى تعطي المستهلك حقوقاً إضافية. فالقانون الإنجليزي مثلاً يعترف للمستهلك بحقه في قد السلعة محل التعاقد ليس فقط إعمالاً لحق الرجوع، ولكن أيضاً رد السلعة المعيبة، مثلما ما هو مقرر في تقنين تنمية البيوع الإنجليزي من وجوب إعطاء المستهلك ضماناً لممارسة حقه في رد البضاعة خلال مدة معقولة في حالة تعيبها أو عدم الرغبة فيها، وفي هذه الحالة يجب على المورد أن يرد كامل الثمن للمستهلك، ما لم يكن العيب راجعاً للمستهلك أو كانت السلعة قابلة للاستنساخ[٤٥].

يضاف إلى ذلك أن التنظيم القانوني لشروط التعاقد مع المستهلكين في بريطانيا[٤٦]، مثل شروط عدم المسؤولية أو تحديدها[٤٧]، مثل شروط

---

(٤٣) يتضمن القانون الفرنسي بشأن البيع عن بعد أحكاماً مشابهة لأحكام التعليمات الأوروبية مع بعض التعديلات مثل أن حق المستهلك في الرجوع مقرر بشأن السلع جميعها بغير استثناء، ولكنه لايسري على عقود الخدمات، وقبل سريان التعليمات الأوروبية في فرنسا درجت الشركات على تقييد حق الرجوع بالنسبة للأعمال والمصنفات الممكن نسخها بعد فتح غلافها: بابتيست، بند ١١٩، ص١٠٤ .

(٤٤) ولكن هذه الدول تلتزم بتعديل ما يعد مخالفاً لتعليمات الاتحاد الأوروبي مثل تحديد مدة الرجوع بأقل مما هو محدد في هذه التعليمات.

(٤٥) رو، ص١٦٦ .

(٤٦) تبنت بريطانيا في هذا الشأن، عام ١٩٩٤، تعليمات السوق الأوروبية رقم ١٩٩٣/١٣ .

(٤٧) لاينطبق هذا الحكم إلا على البنود التي لم تكن محلاً للمفاوضات مثل الشروط النموذجية للتعاقد.

ArabLawInfo (www.arablawinfo.com)
Tel: 00962 (6) 55 20 783 - Fax: 00962 (6) 55 20 784 - P.O.Box: 8734 Amman 11121 Jordan
Um-Othayna/6th Circle- King Faisal Street - Building No. (38)

عدم المسؤولية أو تحديدها[٤٨]، واشتراط موافقة المستهلك على الكشف عن المعلومات الشخصية المتعلقة به للغير[٤٩]. ويسري هذا التنظيم على كل العقود مع المستهلكين سواء في مجال السلع أو الخدمات شاملة الخدمات المالية مثل الأعمال المصرفية والتأمين.

يتبين مما تقدم أن التنظيمات الإقليمية الاقتصادية، مثل الاتحاد الأوروبي، قد راعت أن المخاطر التي تحيط بمعاملات الاقتصاد الشبكي بالنسبة للطرف الضعيف في المعاملات عن بعد، تبرر ابتداع قواعد قل لاتتفق تماماً مع القواعد التقليدية للعقود، وتعتبر قواعد حماية المستهلكين، في العقود المبرمة معهم عن بعد، من النظام العام، وتمثل الحد الأدنى للحماية التي لا يجوز للمستهلك نفسه النزول عنها. فقد نصت تعليمات الاتحاد الأوروبي[٥٠]، على أنه لا يجوز للمستهلك أن يتنازل عن حقوقه الثابتة له بمقتضاها بعد إدماجها في قوانين الدول الأعضاء، وكذلك لا يفقد المستهلك حقوقه تلك حتى لو جرى الاتفاق مع المورد على اختيار قانون دولة غير عضو في الاتحاد الأوروبي كقانون واجب التطبيق على العقد مادام هذا يرتبط برابطة وثيقة بإقليم دولة أو أكثر من الدول الأعضاء. ويترتب على ذلك أنه لا يجوز للمورد أن يضمن إعلان العرض بنداً يوجب تطبيق قانون دولة غير عضو على التعاقد، فمثل هذا البند وإن

---

(٤٨) رغم النص القانون الإنجليزي بشأن بنود التعاقد الجائر (١٩٧٧)، على أن تقدير مدى صحة شروط عدم المسؤولية تخضع لمعيار المعقولية (Reasonableness)، في ضوء ظروف التعاقد، إلا أن المقرر أن شروط عدم مسؤولية المورد في العقود مع المستهلكين لايحتج بها عليهم مادامت لم تكن محلاً للتفاوض: رو ص ١٨١ .

(٤٩) ينص القانون الإنجليزي الخاص بحماية المعلومات الشخصية صراحة على أن مثل هذا الشرط يكون قابلاً للإبطال بحكم المحكمة المختصة: رو ١٨١ .

(٥٠) م ١٢ تعليمات الاتحاد الأوروبي رقم ٧ / ١٩٩٧م.

ArabLawInfo (www.arablawinfo.com)
Tel: 00962 (6) 55 20 783 - Fax: 00962 (6) 55 20 784 - P.O.Box: 8734 Amman 11121 Jordan
Um-Othayna/6th Circle- King Faisal Street - Building No. (38)

تعاقد المستهلك على أساسه، غير ملزم له. غير أنه لوحظ أن فعالية مثل هذه الأحكام تتوقف على مدى التزام الجهة أو المنبر الذي يعهد إليه بتسوية منازعات العقد بالتقيد بها في ضوء القانون الواجب تطبيقه على النزاع. فإذا كان هذا القانون، بافتراض أنه قانون دولة غير عضو في الاتحاد الأوروبي، لا يعطي أولوية للتعليمات الأوروبية فإن أحكامها السابق الإشارة إليها بشأن حقوق المستهلك لن تنطبق. من هنا تأتي أهمية البحث في تحديد الدول أو الجهات صاحبة الاختصاص التشريعي والقضائي بمنازعات عقود التبادل عبر شبكات الاتصال الإلكترونية، وهذا هو تماماً أحد موضوعات هذه الدراسة التي سوف نعالجها في المبحث الثالث من هذا الفصل.

•• خلاصة ••

نستطيع أن نخلص مما تقدم في هذا الجزء من الدراسة أن الطرق الحديثة للتعاقد عبر شبكات الاتصال الإلكترونية تجعله مصدراً لمخاطر عديدة للمتعاقدين سواء فيما يتعلق بنسبة الرسائل الحاملة للإرادات العقدية إلى أصحابها الحقيقيين أو فيما يتصل باتساق مضمون الرسالة الإلكترونية مع الإرادة الحقيقية. كما أن إمكانية استغلال أحد طرفي العلاقة العقدية لمركزه القوي، الناتج عن سيطرته على توجيه حركات الرسائل على الشبكة الإلكترونية، وأيضاً التصرفات التي يمكن أن يمارسها عليها إضرار بالطرف الآخر خصوصاً إذا كان من المستهلكين، تستوجب تدخل القانون لحماية الطرف الضعيف بقواعد تتعلق بالنظام العام.

ArabLawInfo (www.arablawinfo.com)
Tel: 00962 (6) 55 20 783 - Fax: 00962 (6) 55 20 784 - P.O.Box: 8734 Amman 11121 Jordan
Um-Othayna/6th Circle- King Faisal Street - Building No. (38)

ورغم أن القواعد القانونية القائمة يمكن أن تقدم حلولاً جزئية للصعوبات والمخاطر التي تحيط بالصفقات التجارية عبر الفضاء الإلكتروني، إلا أن حاجات العمل دعت أصحابه إلى ابتداع وسائل تقنية لكفالة الأمن القانوني للتعاقد الإلكتروني دون أن تكفل بذاتها حمايته عن أسباب البطلان، لذلك فإنه ينبغي أن يكون للقانون دوراً لكي يؤديه في الاستجابة لحاجات المتعاملين إلى تعامل يستكمل أسباب فاعليته وذلك بإقرار الحد الأدنى من القواعد القانونية الذي يكفل مصداقية التعاقد الإلكتروني وبالتالي ازدهار التجارة الإلكترونية.

❖ ❖ ❖

ArabLawInfo (www.arablawinfo.com)
Tel: 00962 (6) 55 20 783 - Fax: 00962 (6) 55 20 784 - P.O.Box: 8734 Amman 11121 Jordan
Um-Othayna/6th Circle- King Faisal Street - Building No. (38)